رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

أجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية

العراق/بغداد - ٢٣ كانون الاول ٢٠١٤

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس رئاسة الوزراء برئاسة الدكتور روز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء اجتماعها بتاريخ ٢٣ كانون الاول ٢٠١٤ وبحضور ممثلي القطاع الخاص في العراق. حيث حضر هذا الاجتماع من الجانب الحكومي السيد وزير المالية،السيد وزير الصناعة ،السيد وزير الزراعة ،السيد وزير التجارة ،السيد رئيس هيئة الاستثمار والسيد رئيس هيئة الاوارق المالية.

وعن ممثلي القطاع الخاص في العراق حضر ممثلين عن رابطة المصارف الخاصة في العراق، جمعية الاقتصاديين العراقيين، اتحاد المقاولين العراقيين، مجلس الاعمال الوطني، اتحاد رجال الاعمال العراقيين، الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية واتحاد الصناعيين العراقيين.

قدمت رابطة المصارف الخاصة في العراق في بداية الاجتماع توصيات المؤتمر المصرفي العراقي الثاني، حيث تطرق السيد وديع الحنظل الى موضوع تمثيل الرابطة في صناعة القرار ومساواة المصارف الخاصة بالمصارف الحكومية وطالب السيد وزير المالية بألغاء التعليمات التي تنص على عدم السماح للمؤسسات الحكومية بفتح حسابات في المصارف الخاصة، ايضا دار الحديث عن الضغوطات التي تمارس على المصارف الخاصة من حيث فرض الوصايات بصورة متكررة او تدخل هيئة النزاهة في عمل المصارف وتعرضها للمدراء المفوضين ورؤساء مجلس الادارة وطلب من السيد روز نوري شاويس التدخل شخصيا لتفعيل المحكمة المالية لكي تنظر بهذه الامور. ايضا تم التطرق الى موضوع انشاء شركة لضمان الودائع وتطوير مشروع مكتب الاستعلام الائتماني لانه سيجنب المصارف الخاصة الوقوع بأشكالات عديده.

ايضا اضاف السيد رئيس الرابطة ان المصارف الخاصة هي داعم اساسي ورئيسي للأقتصاد وقد اخذت على عاتقها منذ عشر سنوات المخاطرة في ظل سوق غير مستقر، وان غياتنا هي تجاوز التحديات والعقبات لتأخذ المصارف دورها الحقيقي في عمليه التنمية ودعم باقي القطاعات.

ايضا قدم الحاضرون اوراق عمل عن باقي القطاعات كالقطاع الزراعي والصناعي والتحديات التي تواجههم، وأشار المتحدثون الى ان عملية دعم وتطوير القطاع الخاص تبدأ من دعم الحكومة للمصارف الخاصة، حيث ان محرك عجله التنمية في اي اقتصاد هو النظام المالي المتمثل بالمصارف وبالتالي ستدعم هذه المصارف عن طريق خدماتها المالية باقي القطاعات (الصناعي، الرزاعي ... الخ)

وفي نهاية الاجتماع قررت لجنة الشؤون الاقتصادية بأن يكون محور الاجتماع القادم حول المصارف الخاصة فقط وبحضور البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والسيد وزير المالية ورابطة المصارف الخاصة في العراق وممثلين عن المصارف الخاصة. حيث اشار السيد رئيس اللجنة ان تطور المصارف الخاصة سوف يؤدي الى دفع عجلة الاقتصاد الى الامام وستنهض معها باقي القطاعات. وسيكون الاجتماع القادم لدعم القطاع المصرفي ومساندته كما ذكر السيد نائب رئيس الوزراء.